

مياه الفرات .. ملوحة عالية والزراعة في خطر

هيمنة القطاع النفطي

Abbas Al-Ghali

بعود مرأة أخرى للحديث عن هيمنة القطاع النفطي على
الغالبية العظمى من الانشطة الاقتصادية في ظل شلل
القطاعات الانتاجية وضعف الخدمات وعدم جدية الدولة
في تخلص الاقتصاد الوطني من ثقله وريعيته النفطية
الي وقت تمثل العائدات النفطية مانسبته أكثر من ٩٠٪
من الموارزنة العامة للدولة بحيث أصبحت هذه الهيمنة
النفطية تلقى بآثار اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية
طللت بشكل اختلالات يعاني منها الاقتصاد العراقي
بموقف رقبته وجعلته أسيراً لمقابلات أسعار النفط العالمية
باتت هي مأينة مدحوز، نتاحة لازمة الملاية العالمية .

الى هي مابين مد وجربيه الارمه العالمية . وبسبب هذه الهيئة الفرطه جعلت القطاع العام هو صاحب زمام المبادأة في ادارة التنشاطات الاقتصادية لمعظم القطاعات ، وأصبح تقليدا لدى مخططى وصانعي القرار الاقتصادي وقبلهم السياسي ان لنشاطات اقتصادية من دون القطاع العام ، أي الدولة بكلمة أخرى هي التي تقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية والصرف على المشاريع المختلفة انواعها ومحاورها وأهميتها في وقت انحسار دور القطاع الخاص الذي كان يفترض أن يمتلك دور الريادة في اقتصاد يتطلع الى التحول من المركزية المقيمة الى الانفتاح والتحرر والانطلاق الى فضاءات اقتصاد السوق . ولذا فإن الاقتصاد بسبب اعتقاده على القطاع المنقطي لم يتم في قطاعاته الانتاجية ولو بشكل بسيط ،

وحتى ان القطاع النفطي لم يشهد نمواً يواكب ويواري
طبيعة حاجات العراق من المشاريع التي تتطلب معرفة
القطاعات الاقتصادية وظل يسير كالسلحفاة بسبب تقادم
البنية التحتية له استثناءً واستهلاكاً وتصديرها وهو
يملك من الامكانيات مالم يمتلكه أي قطاع نفطي في العالم
حيث يمتلك من الاحتياطي المثبت مقداره حوالي ١١٥
مليار برميل واكثر من ٢٠٠ مليار برميل من الاحتياطي
غير المثبت بحسب تقديرات الخبراء .

ومن هنا نعود للتأكيد على الضرورة الملحّة لتبني الحكومة
القادمة سياسة اقتصادية واضحة المعالم تضع في أول
ولوبياتها تفعيل القطاعات الانتاجية وعدم البقاء متركتة
على القطاع النفطي كمصدر دخل وحيد للاقتصاد الوطني
لأن هذا الاتجاه بحسب رأي الخبراء والمتخصصين يعمل
لتأثيشهات أيجابية تسير بشكل متوازن يمكن لها ان تعمل
على تخليص الاقتصاد من تشوشهات الكامنة في مستويات
البطالة المرتفعة في ظل حجم العمالة المتاحة في العراق
والذى يقدر بحسب أحصائيات البنك الدولى بأكثر من ٨
ملايين شخص وكذلك تخليص الاقتصاد من الاستمرار
حاله الدعم الحكومي لمفردات البطاقة التموينية
والمشتقات النفطية ، فضلا عن الاتجاه الى دعم القطاع
الخاص سعيا لخلق دور واضح له يمكن ان يأخذ مدار
اللحقى والواسع في دعم الاقتصاد في مختلف قطاعاته

abbas.abbas80@yahoo.com



حققت سسائل ايجابية في وقتها . وهذه التجربة تلائم الى حد كبير المناطق الصحراوية . لأن التربية الزلمية مناسبة لها . واستطرداد قاتلان الربي بالرش والري المحوري يمكن استخدامه في الوسط والجنوب باستخدام المياد الجوفية . ويوجد لدى وزارة الزراعة برنامج يهدف الى ارواء ٣ ملايين دونم بهذه الطريقة .

الجوفية باستخدام المياد في ١٩٧٣ بالتقدير لسياسات الوقت . بـة . التي

المناطق الوعادة الممكن استخدامها بشكل
ضمنها . في وقت يوجد لدينا توجه
انظامية الري الحديث من خلال استهلاك
الجفونية . واوضح لدينا تجارب عام
صحراء التبزير . حيث نفذ مشروع الري
والتعاون مع جامعة البصرة . ولكن
السابقة اهللت هذا الموضوع من ذلك
ونحن في ٢٠٠٩ نتكلم عن هذه التجارب
باستخدامها بشكل
استخدامها . مقتربا
ية المستثمرين لديهم
ذات المجال كاشتراك
طة بالقطاع الزراعي .
وية ... وهناك مناطق
شيرة يمكن الاستثمار
توجد دراسات عن

للشوب والرعى . الا انه يه
صحيح وان لا نخربط في
ان توفر فرص استثمار
امكانيات الاستثمار في
الزراعة والصناعية المرتبة
لاسيما في المناطق الصحراوية
متعددة ظهرت فيها ابار ،
ضمنها اول الامر . كما
ويجب ان يتوزع
مهمة . ويجب ان يتوزع
بيع الدول . لان يتحمل العراق
مسؤولية المنبع بكميات المياه . وهذا
يعني الماء الجوفية . قال ذياب : ان
جديدة المتوفرة لا تتجاوز ٤ مليون
متر مربع من احتياجات العراق
ستستخدم الماء الجوفي للزراعة

على حماية المناطق الرطبة ومنها هور الحويرة
وعدم تقليل المياه الواردة اليها.
وأضاف ذياب هناك حاجة الى المياه في جميع
الدول التي تقع على نهرى دجلة والفرات .
وكهيات المياه التي تسقط في احواض هذه الاهر
هي اقل من حاجة هذه الدول . الامر الذي يسبب
ضررا على جميع هذه الدول . لكن كيف يوزع
الضرر . هل يتحمل العراق بمفرده هذه التاثيرات

عدم وجود رؤية واضحة لـمياه الري وراء تأثير الخطة الزراعية في بابل

الزراعة والموارد المائية في المحافظة، مبيناً أن الاهتمام سينصب في الموسم الحالي على التركيز بشكل أساسي على المحاصيل الإستراتيجية ومنها الحنطة والشعير للموسم الشتائي القادم ومحصول الذرة الصفراء للموسم الصيفي". وتابع حسونى ان "توزيع الأسمدة الكيماوية ارتبط بطلاق الخطة الزراعية للموسم الحالى وسيتم تجهيز المزارعين بكميات كافية من السماد وفقاً لتعليمات وزارة الزراعة".

بابل / وكالة
قال مدير زراعة بابل حسين حسوني ان سبب تأخر
الحطة الزراعية للموسم الحالي يعود إلى عدم وجود
رؤؤية واضحة بالنسبة للياه الري التي يمكن تأمينها
نتيجة لشحة المياه الحالية التي تعاني منها المحافظة.
واضاف حسوني ان "الحطة الزراعية للموسم الحالي
تم تشهد اي تغير في المساحات الزراعية والتي بلغت
(١٢٧٠٠) دونم بعد ان حصلت على موافقة دائرة

النشاريع الاستثمارية إعادة تأهيل القطاع الكهربائي في البلد". وأشار إلى أن "موضوع خفض سعر الفائدة هو من القرارات التي بحثت وقد اتخذ قرار بها لكن نحن بحاجة إلى المصادقة وموافقة وزارة المالية على هذا القرار خفض سعر الفائدة إلى ٦٪ بعد مكان ١٤٪".

بعداد / وكا
قال مدير عام مصرف الرافدين عبد الحسين الياسري ان الاجتماع الأخير لأعضاء الهيئة الإدارية قد اتخذ العديد من القرارات المهمة ومنها الاستثمار في الكهرباء وخفض الفائدة .
وأضاف الياسري بحسب (وكالة

شركة امريكية لتسويق الدرة الصفراء من ذي قار



حصاد الذرة الصفراء

المصب العام لاغمار مناطق الاهوار .
ويتضرر ان تحدد مناطق الفتاح
للسداد اطلاق المصب العام التي
اقترن المجلس ان تكون عند منطقة
الكرماشية .
واوضح المصدر ان مجلس المحافظة
وافق على فتح المصب العام باتجاه
الاهوار من منطقة الكرماشية
، فضلا عن تشكيل لجنة تشمل
مدير الموارد المائية ومدير المصب
العام ومدير مركز اعاش الاهوار
ورئيس لجنة الموارد المائية في
مجلس المحافظة وللجنة اعاش
الاهوار ، ويترأسها رئيس اللجنة
الزراعية في المجلس عبد الكريم
الجايري . مؤكدا موافقة الاغلبية
المطلقة لحاجة سكان الاهوار لأي
قطرة ماء ولو قفط هجرة عشرات
العوازل يوميا والنزوح الى مناطق
اخري .
وأوضح المصدر ان العقد وما
تضمنه من بنود يهدف الى إقناع
المصارف العراقية بإطلاق قروض
الفلاحين البالغة ٥٠٠ مليون دولار
والمخصصة من صندوق قرض
رئاسة الوزراء .
الى ذلك أوضح مصدر في مجلس
محافظة ذي قار ان المجلس
استضاف خلال جلسته الاعتيادية
مدير الموارد المائية لمناقشة مشكلة
تأمين المياه لمناطق الاهوار كافة .
وبين المصدر بحسب (وكالة انباء
الاعلام العراقي / واع) ان مدير
المصب العام قدم شرحًا موجزا عن
الامور المتعلقة بمشكلة تامين المياه
لكل مناطق الاهوار التي تعاني
شحة كبيرة ادت الى هجرة عشرات
العوازل مشيرا الى موافقة وزارة
الموارد المائية على تحويل مياه

جدول بأسعار الفواكه والخضروات

الخضروات		الفواكه	
النوع	الوحدة	النوع	الوحدة
السرير كيلو	المادة	السرير كيلو	المادة
بازنجان عراقي	ديناراً	رقي عراقي	ديناراً
باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً	ديناراً	٧٥٠ ديناراً
خيار ماء عراقي	١٠٠٠ دينار	بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار
لوبيا عراقي	١٢٥٠ ديناراً	تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار
فاصوليياً خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار	تين ابيض	٣٠٠٠ دينار
بامية عراقية	١٥٠٠ دينار	تين اسود	٤٠٠٠ دينار
طفاطم عراقي	١٠٠٠ دينار	نومي حاذض مستورد	٤٠٠٠ دينار
شجر عراقي	١٠٠٠ دينار	عمروم عراقي	٤٠٠٠ دينار
صلح حلوي عراقي	٧٥٠ ديناراً	خوخ صوففي	٥٠٠٠ دينار
صلح احمر مستورد	١٠٠٠ دينار	خوخ املس	٦٠٠٠ دينار
بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً	ألو عراقي	٨٠٠٠ دينار
قلفل عراقي	١٢٥٠ ديناراً	عنبر عراقي	٩٠٠٠ دينار
بطاطا	١٠٠٠ دينار	عنبر كشميش	١٢٥٠ ديناراً

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ دينار عراقي	١٣٠٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٢٥٩ ديناراً عراقياً

حركة السوق

المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢١,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٣٩,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣١,٠٠٠
الرمل	قلاب سكسن ٣ م	٦١٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكسن ٣ م	٥٠٠,٠٠٠
الطابوقة	٤ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسلیح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠